الأمم المتحدة

A/65/765

الجمعية العامة

Distr.: General
1 March 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٣٩ من جدول الأعمال

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقرير أولي عن تنفيذ المشروع التجريبي المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٧

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٧ الذي قررت فيه الجمعية أن تعين، كمشروع تجريبي، مراكز للتحقيق في نيروبي وفيينا ونيويورك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومحققين مقيمين في سبع بعثات من بعثات حفظ السلام، وإدراج مخصصات لها في الميزانية حسب الوظائف. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام في ذلك القرار أن يقدم تقريرا أوليا عن حالة تنفيذ المشروع في الجزء الثاني من دورتها الخامسة والستين المستأنفة.

وتشير النتائج الأولية للمشروع إلى عدم كفاية توزيع الموارد، حيث تلقت بعض البعثات عددا رمزيا من المحققين يتراوح بين محقق واحد وثلاثة محققين، أحيانا بدون موظفي دعم، في حين أنه خصصت وظائف للمركز في فيينا تتجاوز احتياجاته الإدارية والتنفيذية من حيث أقدميتها وعددها. ورغم ذلك، يبدو أن هناك مزايا لوضع المحققين في بعثات حفظ السلام، من حيث تيسير الإبلاغ عن الأخطاء وكذلك زيادة إنتاجية المحققين. ويقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية حاليا بتحليل البيانات لتوفير قاعدة محسنة لاتخاذ قرار بشأن تخصيص الموارد وتوزيعها بصورة كفؤة وفعالة لدعم الاحتياجات التنفيذية. وستدرج النتائج في تقرير شامل بشأن المشروع سيقدم إلى الجمعية العامة في سياق ميزانية حساب الدعم

الرجاء إعادة استعمال الورق

للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٢٨٧، عدم الأخذ بالهيكل المقترح من شعبة التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية والمستند إلى النهج الذي يقضي بإنشاء مراكز إقليمية (انظر الوثيقة A/63/767 و Corr.1، الفقرة ٦٨)، وإنشاء مشروع تجريبي (المشروع)، من خلال ميزانية حساب الدعم المعتمدة، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢[1]، يحدد هيكلا يستند إلى الوظائف وإلى المخصصات ذات الصلة في الميزانية، ويجمع بين مراكز التحقيق في كل من نيروبي وفيينا ونيويورك، بما يشمل تعيين محققين مقيمين يستقرون في سبع بعثات من بعثات حفظ السلام.

ثانيا - المراكز

٢ - وتأتي المراكز التي حددها المشروع متفقة مع المكاتب والمناصب القائمة لشعبة التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية والممولة أيضا في إطار الميزانية العادية. ورغم أن موارد الميزانية العادية تنحو إلى توفير دعم أكثر نسبيا، على صعيد الإدارة وضمان النوعية والتنظيم، إلى جميع المحققين، فإن المناصب الممولة في إطار حساب الدعم في تلك المراكز تشمل محققين، وإداريين، وأفرادا للدعم المهني، وموظفين من فئة الخدمات العامة.

المناصب المخصصة للمراكز في إطار المشروع

المكتب	المحققون	الإداريون	موظفو الدعم المهني	موظفو فئة الخدمات العامة
نيويورك	٣	١	٣	٣
فيينا	٨	١	٢	٣
نيروبي	٩	٢	٢	٤
	٢٠	**٤**	**٧**	**١٠**

٣ - وفي حين أن كل مركز مسؤول عن التحقيق في الأنشطة المتصلة بكل من الميزانية العادية وحساب الدعم، فإن الموارد الموفرة في إطار المشروع من حساب الدعم تهدف إلى معالجة التحقيقات ذات الصلة بحفظ السلام داخل الموقع الجغرافي لكل مركز والمنطقة المتاخمة

(١) تشكل ميزانية حساب الدعم نحو ٦٠ في المائة من الميزانية التشغيلية لشعبة التحقيقات.

له[٢]. ومع ذلك، نظرا لشرط الاستجابة لمتطلبات عبء العمل، قد لا يقوم بالتحقيقات موظفون من المركز المعني حصرا. وتراعي إدارة القضايا المهارات الخاصة، وتوافر الموارد، وطابع العجالة الذي تمليه كل قضية على حدة، بحيث أن فائض القدرات قد يتم تخصيصه لتلبية الطلبات في مراكز أو بعثات تعاني حالات نقص في القدرات.

٤ - إضافة إلى ذلك، توفر شعبة التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، الكائنة في المقر بنيويورك، خدمات مركزية لجميع المواقع، بما في ذلك وضع السياسات، والرصد، والتخطيط، ودعم الإدارة، فضلا عن ضمان النوعية والمشورة القانونية من قسم الممارسات المهنية والدعم المهني من وحدة الأدلة الجنائية لتكنولوجيا المعلومات.

٥ - وبغية الاستفادة من الموارد بأقصى قدر من الكفاءة، قامت الشعبة بإضفاء اللامركزية على خدمات معينة كانت تقدم في نيويورك حصرا: والآن جميع المراكز لديها القدرة المهنية على دعم عمل كل من قسم الممارسات المهنية ووحدة الأدلة الجنائية لتكنولوجيا المعلومات.

المناصب المهنية من غير مناصب المحققين التي خصصت للمراكز

	نيويورك	فيينا	نيروبي
الإداريون			
نائب مدير	-	١	١
رئيس وحدة	١	-	١
موظفو الدعم المهني			
قسم الممارسات المهنية	٢	١	١
وحدة الأدلة الجنائية لتكنولوجيا المعلومات	١	١	١

(٢) يغطي مركز نيويورك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ويغطي مركز فيينا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويغطي مركز نيروبي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وتخصص أيضا بعض الخدمات المركزية التي تنفذ في المقر لمواقع أخرى قد يوجد بها فائض في القدرات الإدارية. وعلى سبيل المثال، يتولى مركز فيينا حاليا المسؤولية عن مهام معينة تدعم جميع المكاتب[٣].

ثالثا – المحققون المقيمون

٦ – تشمل المناصب المهنية المخصصة للبعثات محققون وحسب، بدون أفراد إداريين أو مهنيين؛ في حين خصصت مناصب من فئة الخدمات العامة لثلاث بعثات من البعثات السبع التي يوجد بها محققون مقيمون.

وظائف المحققين المقيمين التي خصصت للبعثات في إطار المشروع

البعثة	المحققون المقيمون	موظفو فئة الخدمات العامة
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	١	–
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢	١
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	١	–
بعثة الأمم المتحدة في ليبريا	٣	١
بعثة الأمم المتحدة في السودان	٣	١
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور[أ]	١	–
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	١	–

(أ) خصصت الجمعية العامة أموالا لمحقق مقيم واحد في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، إلا أنه، نظرا لمركز البعثة وحجمها الصغير نسبيا، نقل مكتب خدمات الرقابة الداخلية المنصب إلى العملية المختلطة في دارفور مع مهام للتحقيق في بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٧ – وبالنظر إلى التخصيص المحدود للمناصب لأي بعثة، يعتمد جميع المحققين المقيمين على الدعم المقدم من المراكز لأغراض التحقيقات، والتنظيم، ودعم العمليات، والإدارة.

(٣) تولى مركز فيينا مسؤولية الخزانة وغير ذلك من مسؤوليات التصريح التي تقتضي مضاهاة أسماء الموظفين بسجلات شعبة التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية بغية التيقن مما إذا كان هناك أي تحقيق قد يؤثر في قدرتهم على إدارة الأموال.

رابعا – العمليات إزاء وظائف الدعم

٨ – تمثل مناصب المحققين نصف المناصب المخصصة تقريبا. إضافة إلى ذلك، يقوم إداريو وموظفو قسم الممارسات المهنية ووحدة الأدلة الجنائية لتكنولوجيا المعلومات بإجراء التحقيقات وتقديم الدعم المباشر لها. ونتيجة لذلك، تنخفض الموارد المخصصة لوظائف الدعم إلى الحد الأدنى. وفي الوقت نفسه، يشارك الموظفون ذوو الأدوار الداعمة والإدارية مشاركة كاملة في العمليات، مما يتيح تنمية الخبرات الفنية والمهارات بما يلبي احتياجات العمليات. وتستخدم القدرات الإضافية أيضا بصفتها موردا لتلبية الزيادة الطارئة في الطلبات على التحقيقات التي تتجاوز القدرة الفورية للموظفين الذين يخصصون عموما لوظائف التحقيق.

٩ – وفي السنة المالية الأولى لتشغيل المشروع (٢٠٠٩-٢٠١٠)، رغم أنه خصص للمشروع مبلغ ٨,٥ مليون دولار، بلغت النفقات الفعلية ٥,٦ مليون دولار. ومع ذلك، تجعل مستويات الشغور من الصعب تحديد ما إذا كانت الوفورات هذه قد نجمت عن المشروع.

تكاليف شعبة التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية الممولة بحساب الدعم لعمليات حفظ السلام

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المجموع ٢٠٠٦/٢٠٠٥	المجموع ٢٠٠٧/٢٠٠٦	المجموع ٢٠٠٨/٢٠٠٧	المجموع ٢٠٠٩/٢٠٠٨	المجموع ٢٠١٠/٢٠٠٩
تكاليف موظفي البعثات	١ ٨١٨	٣ ٣٢١	٣ ٥٧٠	٢ ٤٨٩	١ ١٩٤
تكاليف موظفي المراكز	١ ٩٦١	٢ ٧٨٦	٢ ٩٢٥	٣ ٤٤٣	٣ ١٣٢
تكاليف الدعم[أ]	٧٠١	٦١٢	٨٥٣	١ ١٦٢	١ ٣٢٣
المجموع	**٤ ٤٨٠**	**٦ ٧١٩**	**٧ ٣٤٨**	**٧ ٠٩٤**	**٥ ٦٤٩**

(أ) تشمل تكلفة الدعم الخبراء الاستشاريين والسفر، وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم، والتدريب.

خامسا – التنفيذ

١٠ – يتصل تنفيذ المشروع أساسا بعمليات استقدام الموظفين، ويتصل بقدر أقل بإنشاء حضور مادي داخل البعثات. وبما أن تكاليف الدعم المنصوص عليها في الميزانية محدودة، اعتمد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بقدر كبير على دعم البعثات فيما يتصل بأماكن العمل وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية. ومع ذلك، قامت شعبة التحقيقات بمكتب

خدمات الرقابة الداخلية إما بإنشاء وجودها أو التحضير له في البعثات السبع المحددة في المشروع.

١١ - وعند إنشاء المشروع، كان للشعبة معدل شغور بنسبة ٤٧ في المائة فيما يتصل بالمناصب الممولة بميزانية حساب الدعم. واتسمت موازنة أنشطة الاستقدام مع الاحتياجات التشغيلية والإدارية المستمرة مع العمل بنصف القوام بالصعوبة. إضافة إلى ذلك، تشكلت نسبة ٢٨ في المائة من مجموع الاستقدام للشعبة من صفوف موظفينا، وفي بعض الحالات، كان الاستقدام من موارد حساب الدعم الموفرة لمناصب الميزانية العادية. وعلى الرغم من ذلك، انخفض معدل الشغور للمناصب الممولة في إطار حساب الدعم من ٤٧ في المائة إلى ٣٣ في المائة في الـ ١٨ شهرا التي أعقبت إنشاء المشروع.

١٢ - ويواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية إدارة الشواغر وتحديد أولويات الاستقدام، متوقعا حدوث زيادات في معدلات شغل الوظائف. ومع ذلك، لا يزال استقدام أصحاب الخبرات الفنية المتخصصة والاحتفاظ بهم في البعثات يشكل تحديات.

١٣ - وعلى الصعيد التنفيذي، تواصل الشعبة تحسين كل من كفاءتها وأدائها في إطار تنفيذ المشروع. وأسفرت العمليات والإجراءات الجديدة، إلى جانب تعزيز التعاون فيما بين النظراء التنفيذيين، عن الأداء الفعال لوظيفة التحقيق رغم عدم اليقين إزاء الهيكل ونواحي القصور في القدرات.

١٤ - وتتأثر العمليات كثيرا بإضافة مواضيع جديدة للتحقيق. ويرد أكبر قدر من طلبات التحقيق المتصلة بحفظ السلام في البعثات التي ينشر بها المحققون المقيمون. وينجم ذلك عن البعثات ذات معدل الخطر الأعلى نسبيا التي يخصصون لها وزيادة وعي الموظفين في تلك البعثات بوظيفة التحقيق. بيد أن ذلك يؤثر أيضا على قدرة المحققين المقيمين بالضغط أكثر على الموارد اللازمة لإدارة القضايا الواردة والأنشطة السابقة للتحقيق.

١٥ - وخلال السنة الأولى من المشروع، بدأ العمل في ٨٢ تحقيقا جديدا وأُنجز ٨١ تحقيقا في البعثات التي يوجد بها محققون مقيمون، في حين شكلت جميع البعثات الأخرى مجتمعة نحو ٢٠ في المائة من مجموع حجم القضايا في البعثات.

حجم القضايا الواردة للتحقيق والتقارير الصادرة في البعثات في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

بعثات بها محققون مقيمون		
البعثة	حجم القضايا	الناتج
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	٣	صفر
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٦	٢٠
بعثة الأمم المتحدة في السودان	٤	٢
بعثة الأمم المتحدة في ليبريا	١٤	١٩
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	٦	١٠
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	١٨	٢٤
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	١	٦
المجموع	**٨٢**	**٨١**

بعثات لا يوجد بها محققون مقيمون		
البعثة	حجم القضايا	الناتج
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	٢	١
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٢	صفر
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	٢	صفر
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	٢	١
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	٢	١
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	١	صفر
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	٢	صفر
بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو	١	٤
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي	٥	٨
بعثة الأمم المتحدة في نيبال	صفر	١
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	١	صفر
المجموع	**٢٠**	**١٦**

١٦ - والجدير بالذكر أن التحقيقات تنجز بدعم من مختلف المواقع. وبما أنه قد خصصت وظيفة محقق واحدة لكل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإن جميع التحقيقات في هذه المواقع تطلبت دعما من محققين في بعثات أخرى أو من المراكز الثلاثة لبعض المهام التي تقتضي اشتراك محققَين اثنين فيها (مثل إجراء المقابلات مع الشهود والأشخاص مواضيع التحقيق). كما احتاج المحققون في كل من

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى ذلك الدعم، رغم أن كلا من هذه البعثات خُصصت لها أكثر من وظيفة محقق، حيث يرجع ذلك جزئيا إلى الشواغر، كما يرجع إلى غياب المحققين من البعثات في إجازات أو لأسباب أخرى.

١٧ - وفي بيئة البعثات، ظلت المسائل المتعلقة بالاستغلال والإيذاء الجنسيين تمثل فئة القضايا الأكثر شيوعا التي تقدم للتحقيق (٤١ في المائة)، رغم الانخفاض الكبير المستمر في عدد تلك التحقيقات منذ أن بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٦. وتعلقت التحقيقات في هذه المسائل عادة بأفراد البلدان المساهمة بالقوات، في حين تعلقت الفئات الأخرى بأفراد الأمم المتحدة غالبا.

١٨ - وتخضع التحقيقات التي تتعلق بأفراد البلدان المساهمة بالقوات أيضا لمذكرة التفاهم النموذجية التي نُقحت مؤخرا[٤]، والتي توفر على خيارات للتحقيق من قبل البلدان أنفسها، أو من قبل شعبة التحقيقات (في حالة عدم رغبة البلدان في القيام بالتحقيق)، أو بإجراء تحقيق مشترك يقوم به البلد المساهم بقوات والشعبة.

سادساً - التقييم الأوَّلي

١٩ - لا يلبي تخصيص الموارد في إطار المشروع على نحو كامل المتطلبات التنفيذية أو الجغرافية للتحقيق، رغم أن نشر البعثات ينم عموما عن حجم العملية والمخاطر المصاحبة، باستثناء منصب واحد خصص أصلا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ثم نُقل بعد ذلك إلى العملية المختلطة في السودان.

مجموع الموارد للبعثات التي خصصت لها وظائف محققين مقيمين في المشروع: الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

البعثة	الأفراد النظاميون	الموظفون المدنيون الدوليون	الموظفون المدنيون المحليون	متطوعو الأمم المتحدة	الميزانية المعتمدة	الممتلكات غير المستهلكة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور[١]	٢٥ ٩٨٧	١ ٥٤٧	٣ ٤٣٧	٥٦١	١ ٥٩٨ ٩٤٢ ٢٠٠	٤١٩ ٨١٥ ٠٠٠

(٤) A/61/19 (Part III).

البعثة	الأفراد النظاميون	الموظفون المدنيون الدوليون	الموظفون المدنيون المحليون	متطوعو الأمم المتحدة	الميزانية المعتمدة	الممتلكات غير المستهلكة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٢ ٠١٦	١ ٢٤٥	٢ ٩١٤	٦٧٣	١ ٣٤٦ ٥٨٤ ٦٠٠	٢٦٩ ٩٢٥ ٠٠٠
بعثة الأمم المتحدة في السودان	١٠ ٦٩٠	١ ١٤٣	٣ ٣٠٥	٤٢١	٩٥٨ ٣٥٠ ٢٠٠	٣٠٥ ٩٠٢ ٠٠٠
بعثة الأمم المتحدة في ليبريا	١١ ٧٠٨	٥٤٦	١ ٠٣٨	٢٣٧	٥٦٠ ٩٧٨ ٧٠٠	١٥٧ ٣٠٨ ٠٠٠
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	٩ ٣١٥	٤٦٣	٧٥١	٣٠١	٤٩١ ٧٧٤ ١٠٠	١٠٤ ٩٠٩ ٠٠٠
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	٩ ١٥١	٥٥٢	١ ٢٩٣	٢٣١	٧٣٢ ٣٩٣ ٠٠٠	١٥٠ ٠٨٢ ٠٠٠
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	١٥ ٠٠٠	٤١٢	٨٣٣	صفر	٥٨٩ ٧٩٩ ٢٠٠	١٤١ ٦٥٦ ٠٠٠

(أ) منصب نُقل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي التي يوجد بها ١ ٦٣٩ فردا من القوات النظامية، و ٤٥١ موظفا دوليا، و ٩٨١ موظفا محليا، و ١٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة، ولها ميزانية معتمدة تبلغ ٤٠٠ ٩٣٩ ٢٠٥ دولار.

٢٠ - وبالإضافة إلى البعثات السبع التي بها محققون مقيمون، تجري شعبة التحقيقات تحقيقات لجميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الأخرى، في المقر وفي مقار العمل الأخرى بموظفين و/أو موارد ممولة في إطار حساب الدعم[٥].

٢١ - وفي حين أن تخصيص الوظائف للمشروع لم يستند إلى إحصائيات خط أساس شاملة أو إلى تحليل للتكلفة والعائد، فإن الوظائف المحددة لكل بعثة تنم عموما عن حجم البعثة، وهو ما يشير ضمنا إلى ارتباط ذلك بحجم القضايا. ونتيجة لذلك، خصص المشروع مناصب للبعثات بمعدل محقق واحد إلى ثلاث محققين، بموظفي دعم أو بدونهم، للاضطلاع بوظيفة تتطلب عادة عددا أساسيا يتمثل في أربعة محققين فضلا عن موظفي دعم. وفي المراكز، لم ترتبط الوظائف المحددة بحجم القضايا بالقدر نفسه، فقد خصصت لفيينا مثلا مناصب تتجاوز من حيث الأقدمية والعدد كلا من الاحتياجات الإدارية والتنفيذية.

٢٢ - وقد نقل بعض الخدمات المركزية من المقر إلى مركز فيينا لدواعي الضرورة وليس لاعتبارات الكفاءة في تحديد عمليات النشر المتصلة بالمشروع. وعلى نحو مماثل، يتم تخصيص

(٥) يشمل ذلك طائفة متنوعة من المواقع مثل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برنديزي، إيطاليا، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا.

المحققين من المراكز بالضرورة لدعم المحققين في مواقع أخرى، بما في ذلك المراكز والبعثات الأخرى التي يوجد بها محققون، للاستفادة من الفائض وتعويض القدرات المحدودة في الأماكن الأخرى.

٢٣ - إلا أنه لا يمكن ربط أي مكاسب في الإنتاجية بتنفيذ المشروع. ويشير التقييم الأولي إلى أن الإنتاجية عموما قد تتعزز بنشر المحققين المقيمين بثلاث سبل محددة، هي:

(أ) **حجم القضايا الواردة للتحقيق**: يتسم حجم المواضيع الجديدة المقرر التحقيق فيها بالارتفاع في البعثات التي يوجد بها محققون مقيمون. وفي حين أن حجم القضايا بمفرده لا يشكل مقياسا للإنتاجية، فإن الحجم الأكبر المصحوب بنسبة مؤاتية من التحقيق إلى إغلاق التقارير تشير فيما يبدو إلى تحسن في نوعية واستمرارية معلومات حجم القضايا وبيانات المصادر، مما يزيد الإنتاجية عموما؛

(ب) **وتيرة العمل**: رغم عدم وجود بيانات قابلة للقياس لتحديد أثر الوتيرة على الإنتاجية، يبدو منطقيا أن هناك مزايا محتملة من حيث التكاليف والنوعية للمحققين المقيمين إزاء المحققين الملحقين بالمراكز، بمعنى أن المحققين الملحقين بالمراكز قد يضطرون إلى السفر مرارا لإكمال بعض المهام أو متابعة مهام أخرى؛

(ج) **فترة إجراء التحقيقات**: يمكن للوقت الذي ينفق في إجراء التحقيقات أن يؤثر على الإنتاجية أو النوعية في الحالات التي يتعين فيها أداء المهام على عجل للتماشي مع جدول سفر المحقق مما يخلف تكلفة إعادة عمل في بعثة العودة. ينحو المحققون المقيمون إلى أن يكونوا في وضع أفضل لتكييف جداول التحقيقات للتماشي مع المسائل التنفيذية غير المتوقعة التي تحدث في الميدان.

٢٤ - ورغم أن التحقيقات تظل مدفوعة بالطلب حتى الآن، فإن كلا من الاتجاهات التاريخية وحالات التعرض للأخطار والبيانات التي يجري جمعها الآن عن استهلاك الموارد حسب فئات القضايا ومستويات خبرة المحققين المخصصين سيوفر توجيها أفضل لتخطيط الموارد في المستقبل حسب مستوى النشر وتكلفته وموقعه. وتقتصر البيانات التاريخية المتاحة الآن للتحقيق على كم القضايا المنظور فيها حسب الحجم والمصدر والمسؤولية المخصصة للتحقيق حسب الموقع.

٢٥ - إلا أنه ينبغي تعديل تلك الأرقام للإعراب عن التجارب الجديدة التي يوفرها المشروع، على النحو التالي: أي أن حجم ونوعية القضايا المنظور فيها يتأثران إيجابيا بالوجود المؤاتي للمحققين المقيمين الذين قد يسهل إبلاغهم بتلك المسائل. وبالتالي، فإن إحصاءات المسائل المنظور فيها التي تكون أقل بقدر كبير في المواقع التي لا يوجد بها محققون مقيمون،

قد تدل على وجود اختلالات، ليس لنقص في الطلب، وإنما لعدم تيسر الإبلاغ. وللسبب نفسه، لا يمكن قياس الأثر الرادع لوجود المحققين المقيمين من حيث حجم المسائل المبلغ عنها وحده، أي بعبارة أخرى، قد لا يشكل انخفاض عدد المسائل المبلغ عنها مؤشرا موثوقا به على انخفاض الأخطاء المرتكبة.

٢٦ - ووفقا لذلك، يجب أيضا تقييم التعرض للمخاطر لتحديد الاحتياجات من الموارد. وعلى أساس المقارنة، يمكن تقييم المخاطر باستخدام عدد من المقاييس التي قد تشمل أيضا حجم القضايا. ويرتبط الخطر أساسا بمؤشرات على الوسائل والفرص التي تقود إلى إساءة السلوك. وعلى سبيل المثال، تستخدم شعبة التحقيقات حاليا مقاييس محسوبة بما في ذلك متوسط عبء العمل، والرقم القياسي للفساد، والدليل الدولي للمخاطر في البلدان، وبيانات من نظام تتبع إساءة السلوك، والأفراد النظاميين والمدنيين، وحجم الميزانية المعتمدة، والممتلكات غير المستهلكة، لتقييم الخطر المحتمل.

٢٧ - وتُقيم التكاليف عن طريق تحليل الميزانية، وبدءا من عام ٢٠١١، عن طريق تسجيل الوقت من قبل موظفي شعبة التحقيقات. ويعتمد تحليل الميزانية أساسا على البيانات التاريخية للقضايا مقارنة بالاعتمادات والمخصصات في الميزانية. وتؤدي عملية تسجيل الوقت التي بدأ العمل بها حديثا إلى تتبع أكثر دقة لتكلفة التحقيقات، بما في ذلك التكلفة حسب فئات القضايا، وهو ما سينشئ خط أساس لاستخدام الموارد للمساهمة في تخطيط الاحتياجات مستقبلا.

سابعاً - إعداد التقرير الشامل

٢٨ - سيقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإعداد تقرير شامل عن المشروع في سياق تقريره عن ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٣/٢٨٧، بتشاور كامل مع الجهات المعنية، على أن يشمل ما يلي:

(أ) تحليل نوعي كامل لتنفيذ المشروع التجريبي الذي يدوم ثلاث سنوات، بما في ذلك الدروس المستفادة؛

(ب) عرض واضح وشفاف للهيكل القائم (السابق للمشروع) وهيكل المشروع التجريبي وتغطية كل منهما للبعثات الميدانية؛

(ج) تحليل شامل للتكلفة والعائد، بما في ذلك تحليل لفعالية وكفاءة هيكل المشروع التجريبي استنادا إلى افتراضات دقيقة، وبما يشمل تحليلا لاتجاه طويل الأجل للتحقيقات في البعثات الميدانية؛

(د) أساس منطقي مبرر بالكامل لجميع قرارات نشر موظفي وموارد التحقيقات وقدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الاستجابة للمتطلبات المتغيرة لحجم القضايا؛

(هـ) معلومات كاملة وحديثة عن الأرقام الحالية لملاك الموظفين ومعدل الشغور وحجم القضايا.

٢٩ - وسينظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا في توصيات عملية مراجعة الحسابات التي قام بها مجلس مراجعي الحسابات كما وردت في تقرير المجلس عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لعمليات حفظ السلام.

ثامناً - الإجراءات التي يُطلب إلى الجمعية العامة اتخاذها

٣٠ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتنفيذ المشروع التجريبي للهيكل الجديد المقترح لشعبة التحقيقات:

(أ) **الإحاطة علما بهذا التقرير؛**

(ب) **توفير المزيد من التوجيه بشأن محتويات التقرير الشامل.**

(توقيع) كارمان **لابوانت**
وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية
٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١